

تقرير خاشقجي يخلق أزمة ثقة بين السعودية وإدارة بايدن

الضغط على السعودية قد يقودها إلى التمسك بمسار تعدد الشركاء والاعتماد على الذات



ورقة خاشقجي للضغط على السعودية

حيث يعدّ الملك سلمان وأنصاره المقربون بمخابرة "الضوابط والموازنات" لنفوذ ولي العهد وسياساته، الذي يدير الكثير من الشؤون اليومية في المملكة.

السعودية ستكون منفتحة على تغيير بعض السياسات والانخراط في تنازلات رمزية، لكنها لن تسمح للضغط الأجنبي بتحديد أجندتها السياسية

وتعتمد خطة رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية جزئياً على الاستثمار الأجنبي للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية في السياحة والبناء والتصنيع وخطط التنويع الأخرى. وقد أعادت المخاطر المستمرة على سمعة بعض الشركات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة، وهو أمر أدى اغتيال خاشقجي إلى تفاقمه.

وفي 2019، فشلت المملكة في تحقيق هدفها للاستثمار الأجنبي المباشر البالغ 10 مليارات دولار، إذ لم تحقق سوى 4.6 مليار دولار، رغم تقدّم رتبة السعودية في تقرير سهولة ممارسة الأعمال التجارية الصادر عن البنك الدولي في 2020.

حقوق الإنسان، لكنها لن تسمح للضغط الأجنبي بتحديد أجندتها السياسية الشاملة.

وتتفق سياسة السعودية الداخلية مرتبة في مواجهة الضغوط الخارجية، بسبب تسيجها الداخلي المتماسك حول السلطة كروية دينية ونظام حكم وخاصة للناس. وتاريخياً، صعب الهيكل القبلي والعائلي الضيق في المملكة على الغريب التدخل في البلاد. كما أدى المد المتصاعد من القومية السعودية إلى جعل المواطنين العاديين أكثر حذراً من النفوذ الأجنبي.

وفي 2015، قسّرت وزارة التجارة في الولايات المتحدة توفير 165 ألف وظيفة أميركية بفضل الصادرات إلى المملكة العربية السعودية. وقد بلغ استثمار المملكة الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة 13.2 مليار دولار في 2019، مع توظيف 8.500 عامل في الشركات المملوكة للسعودية. كما أن لصندوق الاستثمارات العامة السعودي حوالي 12.8 مليار دولار من الأسهم الأميركية اعتباراً من فبراير 2021.

وقد يؤدي صعود ولي العهد المحتمل إلى العرش إلى تفاقم التوترات مع واشنطن، لاسيما إذا كان سيدفع نحو عودة السعودية إلى مسار يسعى للتحرك من الحماية الأميركية وبناء منظومة للاعتماد على الذات اقتصادياً وعسكرياً.

التابعة لشركة أرامكو في بقيق وخريف التي انطلقت من إيران، إلى جانب هجمات الحوثيين في اليمن على المدن السعودية والبنية التحتية.

محلياً، ساعد تقدّم الولايات المتحدة على مستوى مصادر الطاقة البديلة وزيادة إنتاج النفط الصخري في تقليل الحساسية الاقتصادية والسياسية الأميركية لأمن النفط في المملكة العربية السعودية.

وستكون إدارة بايدن أكثر صراحة في انتقادها لقيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وسياسات المملكة الداخلية والخارجية التي قد تقوّض حقوق الإنسان كما تراها الولايات المتحدة. ولأسباب تشمل نفوذ السعودية الاقتصادي في الولايات المتحدة، من غير المرجح أن تشعر الرياض بحاجة ملحة للاستجابة لتغييرات في السياسة تتجاوز الاسترضاء الرمزي.

وبينما تركز الولايات المتحدة على معارضة سياساتها، من غير المرجح أن تخاطر بعلاقاتها الاقتصادية والاستراتيجية الجوهرية مع السعودية بمحاولة تجاوز الضغوط الخطابية والدبلوماسية على المملكة لتعديل سلوكها. وستكون السعودية، المدعومة بقاعدة محلية قومية متنامية، منفتحة على تغيير بعض السياسات والانخراط في تنازلات رمزية بنسباً قضائياً مثل

تشهد العلاقات السعودية الأميركية أزمة ثقة بعد إفراج الاستخبارات الأميركية عن تقريرها بشأن مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي وأتباعها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وهو ما قد يعجّل بتصاعد حملة الضغوط الأميركية على الرياض التي ستتمسك في مواجهة ذلك بمسار تعدد الشركاء والاعتماد على الذات.

ويستطيع الرئيس بايدن أن يظهر وكأنه ابن مؤسسة شريفة، وأن وكالة مخابراته المركزية طاهرة الطرف، لأنها لم ترتكب جرماً إلا وحاسبت المسؤولين عنه. ولكنه يدرك، بوسع المعرفة، أن هذا غير صحيح. يعرف تماماً أن سجل وكالة بشع إلى درجة تكفي لإعداد موسوعات، تتجاوز بكثير كل ما سجله "قيصر" من جرائم وقعت في سوريا. حتى ليجوز التساؤل عما يمنح السعودية وغيرها من أن تمول مركزاً لتوثيق ما ارتكبه تلك الوكالة، وتحوّله إلى شاهد تاريخي على مستوى النفاق السائد في الولايات المتحدة على الأقل. بل وحتى لنفك مؤسسات النفاق الغربي عن توظيف قضايا حقوق الإنسان لحساب مصالح لا علاقة لها بأي إنسان.

الملاحقة الظالمة ضد الأمير محمد بن سلمان تستمر ليس لأنه ارتكب خطيئة واحدة، بل لأنه رجل إصلاح وتغيير، يريد أن يوظف الموارد الاقتصادية المتاحة لكي يحافظ على مكانة المملكة كقوة اقتصادية كبرى، ليس في عالم النفط، بل في عالم الغد؛ عالم ما بعد النفط.

وهو يلاحق لأنه رجل إصلاحات اجتماعية أيضاً. فعلى الرغم من أن النفاق الغربي عن حقوق الإنسان والمساواة وحقوق المرأة يصدح في كل الأجزاء، فإن ما يقوم به الأمير محمد بن سلمان لا يروق لمكانة النفاق، لأنه يفتقد واحدة من أدوات الضغط والابتزاز والترفع.

بل إنه يلاحق، لأنه بدأ عهده بمكافحة الفساد في كل ركن من أركان الدولة. والفساد هو واحد من أهم وسائل الشركات الغربية في تمرير التعاقدات الكبرى، وهذا مما يربك عليها وسائلها، ويحيط بالقتل محاولاتها الرامية إلى الفوز بعقود غير مُصنفة.

صعود ولي العهد إلى العرش قد يؤدي إلى تفاقم التوترات مع واشنطن، لاسيما إذا كان سيدفع نحو عودة السعودية إلى مسار يسعى للتحرك من الحماية الأميركية

وأصبح ولي العهد السعودي نقطة جذب لانتقادات الولايات المتحدة للمملكة منذ اغتيال الصحفي جمال خاشقجي. لكن العديد من القضايا الأخرى كانت تغير المشاعر الأميركية السياسية ضد المملكة لفترة أطول، بما في ذلك المخاوف بشأن البرنامج النووي السعودي، وملف حقوق الإنسان بالرغم من الخطوات التي تم قطعها فيه سواء ما يخص وضع المرأة أو التشريعات الخاصة بقوانين القضاء.

وقللت إدارات متعددة من العلاقة الاستراتيجية الوثيقة مع المملكة العربية السعودية، بحجة تراجع الحاجة إلى النفط السعودي، وكسل الأميركيين من صراعات الشرق الأوسط، والرغبة العالمية في تركيز موارد الولايات المتحدة على منافستها من القوى العظمى (الصين وروسيا).

وفي عهد براك أوباما، أكدت الولايات المتحدة علناً أنها ستنتقل من الشرق الأوسط نحو آسيا لمواجهة الصين الصاعدة، وحثت الحلفاء الإقليميين على أن يتولوا مسؤولية أمنهم. كما تصادم أوباما مع المملكة العربية السعودية بشأن توقيع الاتفاق النووي الإيراني، الذي عارضته الرياض بشدة لفشله في معالجة مخاوفها بشأن السياسات الخارجية الإيرانية الأخرى.

ثم أقام الرئيس دونالد ترامب علاقة شخصية وثيقة مع الأمير محمد بن سلمان، سعى خلالها لإبرام صفقات أسلحة رخيصة المستوى بينما منع محاولات الكونغرس لوقف مبيعات الأسلحة وغيرها من أشكال التعاون الأخرى مع المملكة العربية السعودية. ومع ذلك، أدت المخاوف من الانجرار إلى حرب أخرى في الشرق الأوسط إلى تقيد رد إدارة ترامب العسكري على الهجمات المرتبطة بإيران على الأراضي السعودية في السنوات الأخيرة، بما في ذلك ضربات 2019 ضد منشآت النفط

محمد بن سلمان ونقيق ضفادع جو بايدن

ما يفعلون مفتوحة العينين، حتى انقلبوا عليها لخدمة ولي آخر، وهي مفتوحة العينين أيضاً. ولم تجرؤ على كشف حسابهم، لأنهم سيجرؤون على كشف حسابها أيضاً. وظلاً، مثل داعرين بكره أحدهما الآخر، ويستتر أحدهما على الآخر. (والنكتة في ذلك، أن نوري المالكي يريد العودة إلى رئاسة الوزراء، لأنه "صديق" جو بايدن، ويستطيع التوسط بينه وبين إيران).

وليس هذا فحسب. إذ أن وكالة المخابرات المركزية ما تزال إلى يومنا هذا تمارس أعمال الخطف والتعذيب والقتل ضد متهمين بالإرهاب، أو مشتبه بهم، وسجلاتها ما تزال مليئة بالوحشية. ولكنها ظلت، تمارس نقيق الضفادع حيال قضايا حقوق الإنسان، دونما حجل ولا وجل، وكان الناس لا يرون ما تفعل.

يستطيع الرئيس بايدن أن يظهر وكأنه ابن مؤسسة شريفة، وأن وكالة مخابراته المركزية طاهرة الطرف، لأنها لم ترتكب جرماً إلا وحاسبت المسؤولين عنه. ولكنه يدرك، بوسع المعرفة، أن هذا غير صحيح. يعرف تماماً أن سجل وكالة بشع إلى درجة تكفي لإعداد موسوعات، تتجاوز بكثير كل ما سجله "قيصر" من جرائم وقعت في سوريا. حتى ليجوز التساؤل عما يمنح السعودية وغيرها من أن تمول مركزاً لتوثيق ما ارتكبه تلك الوكالة، وتحوّله إلى شاهد تاريخي على مستوى النفاق السائد في الولايات المتحدة على الأقل. بل وحتى لنفك مؤسسات النفاق الغربي عن توظيف قضايا حقوق الإنسان لحساب مصالح لا علاقة لها بأي إنسان.

الملاحقة الظالمة ضد الأمير محمد بن سلمان تستمر ليس لأنه ارتكب خطيئة واحدة، بل لأنه رجل إصلاح وتغيير، يريد أن يوظف الموارد الاقتصادية المتاحة لكي يحافظ على مكانة المملكة كقوة اقتصادية كبرى، ليس في عالم النفط، بل في عالم الغد؛ عالم ما بعد النفط.

وهو يلاحق لأنه رجل إصلاحات اجتماعية أيضاً. فعلى الرغم من أن النفاق الغربي عن حقوق الإنسان والمساواة وحقوق المرأة يصدح في كل الأجزاء، فإن ما يقوم به الأمير محمد بن سلمان لا يروق لمكانة النفاق، لأنه يفتقد واحدة من أدوات الضغط والابتزاز والترفع.

بل إنه يلاحق، لأنه بدأ عهده بمكافحة الفساد في كل ركن من أركان الدولة. والفساد هو واحد من أهم وسائل الشركات الغربية في تمرير التعاقدات الكبرى، وهذا مما يربك عليها وسائلها، ويحيط بالقتل محاولاتها الرامية إلى الفوز بعقود غير مُصنفة.

محمد بن سلمان قائد مُنتخب على أي حال. ووفقاً لنظام "البعية"، فإنه يملك الترخيص الشعبي لكي يؤدي دوره. وهو سيؤديه من دون أن يُرهبه تقرير قائم على "الاعتقاد" و"الظن". لا تريد السعودية أن تطوي صفحة علاقات تاريخية مع الولايات المتحدة تمتد إلى ثمانين عقود. لا تريد أن تقول لواشنطن إن نفوذها في المنطقة كله، انبثق على هذه العلاقات. ليس خجلاً من شيء، بل احتراماً لذلك التاريخ. ولكن ها نحن أمام طرف لا يحجل ولا يحترم شيئاً.

ولو شاء الرئيس بايدن أن يطوي الصفحة، فليفعل. الأمة العربية برمتها سوف تشكره على ذلك. لأنه سوف يخلصها من عبء أثبت أنه عبء زائد عن الحاجة فعلاً.

يستطيع أن يذهب ليحاور علي خامنئي، وأن يرفع عنه العقوبات، وأن ينسئ أنه في ليلة واحدة قتل أكثر من 1500 من متظاهر سلمى كانوا يحتجون على طغيانه. خامنئي يلبق تماماً ببايدن. يوازيه ويساويه، ويتوافق مع معاييره اللاأخلاقية في السياسة. وهناك سبب بسيط لذلك فكلاهما يمارس الابتزاز. وكلاهما ينافق. حتى لكأنهما ولدا ليلعبا في هذا الملعب. بصراحة، محمد بن سلمان كثير على بايدن، ويحسن أن يتجاهله، وأن يواصل طريقه من دون أن يلتفت إلى نقيق ضفادعه.



علي الصراف كاتب عراقي

هب جدلاً أن الأمير محمد بن سلمان وافق على قتل جمال خاشقجي. وهب جدلاً أن الافتراضات التي قامت على "الاعتقاد" و"الظن" في تقرير وكالة المخابرات المركزية عن تلك الحادثة، كانت يقيناً ثابتاً ولا تنتقص الأدلة. ولكن لا جدال في جملة من الحقائق التالية:

- 1 - السعودية أقرت أن ما حصل كان جريمة بشعة.
- 2 - حاكمت الذين نفذوا الجريمة.
- 3 - أعلنت التزامها القاطع بأن عملاً من هذا النوع لن يتكرر، واتخذت التدابير التنظيمية الواجبة لذلك.
- 4 - أجرت سلسلة من التغييرات في جهازها الأمني.
- 5 - تحمل الأمير محمد بن سلمان المسؤولية السياسية والمعنوية عما حصل.
- 6 - استرضت أسرة الضحية بكل ما أمكن للاسترضاء أن يكون.
- 7 - تحملت بتواضع وصبر كل الهجمات الإعلامية والتحرير السياسي ضدها، في نوع من الإقرار الضمني بأن ما حصل ما كان يجب أن يحصل.

الملاحقة الظالمة ضد الأمير محمد بن سلمان تستمر ليس لأنه ارتكب خطيئة واحدة، بل لأنه رجل إصلاح وتغيير، يريد أن يوظف الموارد الاقتصادية المتاحة لكي يحافظ على مكانة المملكة كقوة اقتصادية كبرى

الآن، قل لي: هل توجد دولة واحدة في العالم فعلت ذلك كله رداً على جريمة واحدة؟ لقد ارتكبت وكالة المخابرات المركزية من الجرائم البشعة ما لا يحصى، ضد المئات، وربما الآلاف من الأبرياء، ولم تعتذر عن أي جريمة. وعندما أرادت أن تمارس أعمالها البشعة ضد متهمين بالإرهاب، على أساس الشبهات، كانت تقوم بخططهم من التواريخ، وتحتجزهم في أماكن لا تكون لهم فيها أي حقوق، وتنفذ أعمال تعذيب وحشية ضدهم، وتقتلهم وترمي بجثثهم في أماكن مجهولة. أو قد تعلق بهم في طائرات كانت بمثابة سجون، لكي لا ينكشف ما تقوم به.

وهناك الآلاف من الأدلة التي تثبت تورط وزير الدفاع الأميركي السابق دونالد رامسفيلد بأنه "وافق" على كل الجرائم التي كانت ترتكبها القوات الأميركية في سجن "ابوغريب" لدى غزو العراق. ولم تقم الولايات المتحدة بمحاكمة ضابط رفيع واحد، وألقت بالمسؤولية على مجندين صغار، فحسب. وسجل الجرائم التي ارتكبت في هذا السجن من البشاعة بحيث أنه يكفي ليكون متحفاً واسع الأدلة والمعاني على الانحطاط البشري بأسوأ صورها.

ليس هذا فحسب. إذ ارتكبت القوات الأميركية تحت عهدة رامسفيلد وديك تشيني والرئيس جورج بوش، من جرائم القتل العشوائي وأعمال الاعتصاب والنهب ما لا حصر له.

ليس هذا فحسب. إذ شنت هجمات بأسلحة محرمة وهدمت عشرات الآلاف من المنازل على رؤوس ساكنيها حتى تحولت مدينة مثل الفلوجة إلى نموذج صارخ للوحشية. ليس هذا فحسب، فعدا عن أن الولايات المتحدة شنت غزو العام 2003 على أكاذيب وأباطيل، كان الكل يعرف أنها أكاذيب وأباطيل عن أسلحة دمار شامل لا وجود لها، فإنها سلمت بلداً وشعباً بأسره ليكون رهينة عصابات مجرمين وتكفلت بالتغطية عليهم وعلى جرائمهم وفسادهم إلى يومنا هذا، وهي ترى